ZICONS:
Zawiyah International Conference on Sharia and Legal Studies
Vol. 1. (Januari-Desember 2025): h. 418-435
https://jurnal.pematik.id/index.php/zicons

تحديات تنظيم الضرائب الرقمية للعامة المتوافقة مع الشريعة في إندونيسيا من منظور فقه المعاملات والسياسة المالية

Sahman[1], **Isman**[2]

[12] Universitas Muhammadiyah Surakarta, Surakarta, Indonesia
[1]o0200250008@student.ums.ac.id, [2]ism190@ums.ac.id

Article Info

Article history:

Received Nov 17, 2025
Accepted Des 29, 2025
Publish Des 30, 2025

Keywords:

الضرائب الرقمية
فقه المعاملات
السياسة المالية
مقاصد الشريعة

ABSTRACT

يهدف هذا البحث إلى تحليل تحديات تنظيم الضرائب الرقمية بالنسبة للفاعلين في الأعمال الشرعية في إندونيسيا من منظور الفقه المعاملات، السياسة المالية، ومقاصد الشريعة. يعتمد خلفية البحث على النمو السريع للاقتصاد الرقمي الوطني والذي تلاه سياسات الضرائب الرقمية كما ورد في قانون تنسيق تنظيمات الضرائب *(UU HPP)* لعام 2021 وتنظيمات وزارة المالية *(PMK)* رقم 48 *PMK.03/2020*/ومع ذلك، يُعتبر أن هذه السياسات لم تتوافق تمامًا مع مبادئ العدالة والمصلحة في الاقتصاد الإسلامي. الطريقة المستخدمة هي وصفية نوعية مع مصادر بيانات أولية (مقابلات مع خبراء الاقتصاد الشرعي والممارسين في مجال الضرائب) وثانوية (الأدبيات الأكاديمية، اللوائح، وتقارير المؤسسات المالية).

تم تحليل البيانات باستخدام نموذج تفاعلي وفق منهج مايلز وهوبيرمان الذي يشمل الاختزال، العرض، واستخلاص الاستنتاجات. أظهرت نتائج البحث أن نظام الضرائب الرقمية في إندونيسيا لم يستوعب بعد خصائص العقود في المعاملات الشرعية، ولا يزال يركز فقط على الإيرادات المالية، ولم يعتمد بعد على مؤشرات مقاصد الشريعة في تقييم السياسات. توصي هذه الدراسة بإصلاح سياسات الضرائب الرقمية على أساس مبادئ فقه المعاملات، والسياسة المالية، ومقاصد الشريعة لتحقيق نظام مالي عادل وشفاف ويركز على المنفعة العامة .

This is an open access article under the CC BY-SA license.

Corresponding Author:

Sahman
Magister Hukum Ekonomi Syariah, Universitas Muhammadiyah Surakarta
Jl. Ahmad Yani, Pabelan, Kartasura, Kabupaten Sukoharjo, Jawa Tengah
Email: o200250008@student.ums.ac.id

المقدمة

تشير التطورات في الاقتصاد الرقمي الإسلامي في إندونيسيا إلى وجود اتجاه سريع جدًا خلال السنوات الخمس الأخيرة. لقد دفعت التحولات الرقمية إلى ظهور العديد من الابتكارات مثل التكنولوجيا المالية الإسلامية، والتجارة الإلكترونية الحلال، والتمويل الجماعي القائم على الوقف، وكذلك منصات الاستثمار الرقمية المتوافقة مع المبادئ الشرعية. وبحسب هيئة الخدمات المالية (OJK, 2024)، ارتفع عدد منظمي التكنولوجيا المالية الإسلامية المرخصين بأكثر من 25 ٪ مقارنة بعام 2019، مما يدل على الإمكانات الكبيرة للاقتصاد الرقمي المستند إلى القيم الإسلامية. كما يدعم هذا النمو الخطة الرئيسية للاقتصاد الإسلامي في إندونيسيا2024–2019 (MEKSI) ، التي جعلت الرقمنة ركيزة أساسية لتعزيز الاقتصاد الحلال الوطني (BI, 2023).

يُصوِّر إسمان وآخرون (2024)(من خلال أنشطة/بحوث تعزيز البنية المؤسسية) الحاجةَ إلى تكامل التكنولوجيا، إلى جانب تحدّيات مواءمة التشريعات مع الممارسات التشغيلية عندما تنتقل مؤسساتُ التمويل الأصغر المتوافقة مع الشريعة إلى منظومةٍ رقميةٍ أكثر انفتاحًا. (Isman, 2024)

في السياق العالمي، لاحظ البنك الدولي أن الرقمنة المالية الإسلامية تلعب دورًا مهمًا في توسيع الشمول المالي وتعزيز صمود الاقتصاد لدى الأمة (World Bank, 2023).

ومع ذلك، وراء هذه الفرص، تظهر تحديات تنظيمية معقدة إلى حد كبير، خاصةً فيما يتعلق بتطبيق الضريبة الرقمية. قامت حكومة إندونيسيا بتنظيم آلية تحصيل الضرائب على الاقتصاد الرقمي من خلال قانون توحيد وتنظيم الضرائب (UU HPP) لعام 2021 واللائحة الصادرة عن وزارة المالية (PMK)رقم 48/PMK.03/2020، التي تنظم ضريبة القيمة المضافة (PPN) على المعاملات الرقمية عبر الحدود. وعلى الرغم من أن هذه اللوائح تهدف إلى تعزيز إيرادات الدولة، فإن تطبيقها على الأعمال القائمة على الشريعة لم يتوافق بالكامل بعد مع مبادئ الفقه المعاملات. ولا تزال قضايا مثل ملكية الأصول الرقمية، وآليات العقود في المعاملات الإلكترونية، ومبدأ العدالة المالية محل نقاش بين العلماء والممارسين (Hasan dan Fadhilah, 2022).

تشير الأبحاث الحديثة أيضًا إلى أن نظام الضرائب الرقمية الوطني لم يستوعب بعد قيمة العدالة التوزيعية كما هو منصوص عليه في مقاصد الشريعة، مما يؤدي إلى احتمالية وجود خلل بين الأهداف المالية العامة وقيم العدالة الإسلامية (Arif, 2023; Harahap, 2023).

تصبح هذه الفجوة أكثر وضوحًا عندما يُواجه النظام المالي الوطني، الذي يرتكز على مبادئ المساواة والحياد، بالقيم الاجتماعية الإسلامية للعدالة. من منظور إسلامي، يُنظر إلى الضرائب كأداة للسياسات العامة المشروعة، شريطة أن تُطبق بعدل وألا تثقل كاهل المجتمع (Chapra, 2021).

ينبغي أن تدعم الضرائب في الإسلام المصلحة العامة وألا تتناقض مع مبادئ مقاصد الشريعة التي تؤكد حماية المال (حفظ المال) والرفاهية الاجتماعية. ومع ذلك، كما أشار إليه سوريانتو وأحمد (2021) السياسات المالية في إندونيسيا ما زالت تتأثر إلى حد كبير بالنمط الاقتصادي العلماني ولم تُدمج بعد قيم السياسة المالية الإسلامية بشكل كامل في صياغة سياسات الضرائب الرقمية. ونتيجة لذلك، تنشأ فجوة معيارية بين القانون الإيجابي للدولة ومبادئ فقه المعاملات التي ينبغي أن تكون الأساس الأخلاقي للنظام الاقتصادي الإسلامي.

صياغة المشكلة

1. ما هو الوضع العملي لتطبيق تنظيمات الضرائب الرقمية في إندونيسيا وفقًا لأحكام توحيد قوانين الضرائب سنة 2021 (HPP 2021) وقَانُون وَزِير الْمَالِيَّة (PMK) رقم 48/PMK.03/2020؟
2. هل تتوافق تنظيمات الضرائب الرقمية في إندونيسيا مع مبادئ العدالة والعقود في فقه المعاملات، مثل العدالة، الشفافية، وحظر الغرر والربا؟
3. كيف يتم تطبيق سياسات الضرائب الرقمية من منظور السياسة المالية، خصوصًا فيما يتعلق بتحقيق المصلحة العامة وعدالة التوزيع المالي؟
4. ما مدى توافق سياسات الضرائب الرقمية مع أهداف مقاصد الشريعة، خاصة في جانب حماية المال (حفظ المال) وتحقيق مصالح عامة؟

5. كيف يمكن أن يحقق دمج قيم الفقه المعاملات، والسياسة المالية، ومقاصد الشريعة نموذجًا لتنظيم الضرائب الرقمية يكون عادلاً وشفافًا ومتوافقًا مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي في إندونيسيا؟

دراسة نظرية واستعراض المصادر

أ. مفهوم فقه المعاملاتفي الاقتصاد الرقمي

فقه المعاملات هو فرع من فروع الفقه الذي ينظم العلاقات بين البشر في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بناءً على مبادئ الشريعة. في سياق الاقتصاد الرقمي، يعمل فقه المعاملات كدليل معياري لضمان أن كل المعاملات الإلكترونية تستوفي عناصر حلية العقد، ووضوح موضوع المعاملة (المعقود عليه)، بالإضافة إلى العدالة للأطراف المتعاملة (Karim, 2022).

يدرس فقه المعاملات قوانين المعاملات الاجتماعية والاقتصادية (العقد، البيع والشراء، الإيجار، الوكالة، إلخ.) بناءً على مبادئ الشريعة. في الاقتصاد الرقمي، تتغير أشكال المعاملات (الأسواق الإلكترونية، المحافظ الإلكترونية، منصات التجارة الإلكترونية والخدمات، الأصول الرقمية، خدمات السحابة) لذا ينبغي على فقه المعاملات ترجمة المبادئ الكلاسيكية إلى السياق الجديد مع مراعاة دور الدولة/الدولة المالية (السياسة المالية) التي تنظم الضرائب والمصلحة العامة (Khairul, 2024).

تحول شكل المعاملات من التقليدية إلى الرقمية أوجد العديد من القضايا القانونية الجديدة، مثل حالة ملكية الأصول الرقمية، العقود الإلكترونية (العقد بالوسيلة الرقمية)، وصلاحية البيانات كدليل على المعاملات (البرهان).

في الوقت نفسه، يشهدُ قطاعُ الأعمالِ المتوافقِ مع الشريعة تسارعًا في التحوّل الرقمي؛ إذ تستفيدُ المصارفُ الإسلامية من خدماتِ التكنولوجيا المالية (FinTech) لتوسيع نطاق الوصول وتعزيز الشمول المالي. (Anindyastri et al., 2022)

تجربةُ المستخدم في التكنولوجيا المالية الإسلامية: يُبرز أزهار عالم وآخرون ملاحظاتِ مستخدمي تطبيقاتِ التكنولوجيا المالية المتوافقة مع الشريعة وتنوّعَ الشكاوى (مثل تأخّر المعاملات، وتشكّل انطباعاتٍ بوجود

إشكال «الفائدة/الربا» أو (*interest*، وهو ما يرتبطُ بصلةٍ وثيقة بتصميمِ الامتثالِ الضريبي القائمِ على المنصّات. (Alam, 2025)

أما المبادئ المتعلقة بفقه المعاملات المناسبة للاقتصاد الرقمي فهي:

1. وضوح العقد والشفافية (بيان والإيجاب والقبول) — يجب أن يكون العقد الرقمي واضحًا بشأن الأطراف والموضوع والسعر والشروط (مثل شروط الخدمة الملزمة). يجب أن تقلل الصفقات في الأسواق الرقمية من الغرر (الغياب أو عدم الوضوح) (Sandi, 2025).
2. حظر الربا والمضاربة المفرطة — يجب إعادة النظر في نماذج الأعمال في المنصات التي تنطوي على فوائد مخفية أو تداول مضاربي (مثل الرفع المالي دون وضوح) من منظور المعاملات المالية الإسلامية (Sandi, 2025).
3. الحلال/الحرام (محمول البيع) — يجب أن تكون السلع والخدمات المتداولة رقميًا حلالاً؛ ويجب على المنصة رفض أو تصفية بيع المنتجات المحرمة (Sandi, 2025).
4. العدالة الاجتماعية وتوزيع المنافع (المصلحة) — من المثالي ألا تُولّد النماذج الاقتصادية الرقمية تركيزًا مفرطًا للثروة يضر المجتمع؛ وهذا ذو صلة بالسياسة المالية لتنظيمه (Ibtisan, 2024).

في سياق الضرائب الرقمية، يؤكد فقه المعاملات على أهمية العدالة المالية وتحريم الممارسات التي تظلم أحد الأطراف، سواء كان ذلك الحكومة أو أصحاب الأعمال (Hasan, 2022).

ب. السياسة المالية كإطار للسياسة المالية الإسلامية

السياسة المالية (السياسة المالية العامة الإسلامية) هي جزء من السياسة الشرعية التي تنظم كيفية إدارة الدولة لمصادر الإيرادات والنفقات بحيث تتوافق مع مبادئ العدالة ورفاهية الأمة. في الأدبيات الكلاسيكية، تشمل السياسة المالية تنظيم الزكاة، والخراج، والجزية، والضريبة. ومع ذلك، في السياق الحديث، توسع نطاقها ليشمل الضرائب الرقمية، والدعم المالي، وإدارة الأصول العامة (Suryanto dan Ahmad, 2021).

تشابرا (2021) يؤكد أن السياسات المالية الإسلامية لا تهدف فقط إلى جمع إيرادات الدولة، بل أيضًا لضمان توزيع الثروة بشكل عادل، وحماية حقوق الفقراء، وتشجيع التنمية المستدامة التي تركز على المصالح

العامة. في سياق الضرائب الرقمية، يمكن استخدام مبدأ السياسة المالية لضمان أن سياسة الضرائب ليست فعالة اقتصاديًا فحسب، بل وأخلاقية وفقًا للشريعة أيضًا (Chapra, 2021).

وفقًا لهراهاب (2023)، تتطلب السياسة المالية الشفافية والمساءلة والنسبة في تحصيل الضرائب حتى لا تولد الغرر (عدم اليقين) والظلم. لذلك، يمكن أن يكون دمج السياسة المالية في نظام الضرائب الرقمية في إندونيسيا خطوة استراتيجية لبناء نظام مالي عادل ومستدام وفق مقاصد الشريعة (Harahap,2023).

ج. القضايا الخاصة بالضرائب الرقمية من منظور الفقه المعاملات والسياسة المالية الشرعية

شرعية التحصيل (الضريبة) من منظور الإسلام: ترى السياسة المالية أن الضريبة أداة للدولة لتحقيق المصلحة العامة (تمويل الخدمات العامة وإعادة التوزيع). ومن منظور الفقه، التحصيل العادل والشفاف جائز، بل ومطلوب، ما دام استخدامه لتحقيق المصلحة العامة. (مبررات فرض الضريبة على المعاملات الرقمية) (Ibtisan, 2024).

امتثال المنصات الشرعية للوائح الضرائب الرقمية: يجب على الأعمال التجارية الشرعية التي تعمل رقمياً (التكنولوجيا المالية الشرعية، سوق الأصول الرقمية) تعديل تحصيل ضريبة القيمة المضافة، وضريبة الدخل، والتقارير—فجوات اللوائح/التطبيق قد تتسبب في مشاكل امتثال ونزاع مع المعايير الشرعية (مثال: إذا تم تحصيل الضريبة على معاملات ذات حالة غموض شرعي). وقد طورت الحكومة الإندونيسية قواعد تحصيل الضرائب على المعاملات الرقمية (مثال: سياسة PMSE والمرسوم الرئاسي ذي الصلة) (Direktorat Jenderal Pajak, 2024).

حماية المستهلك والخصوصية: يجب أن يأخذ استخدام البيانات لتحديد موضوعات الضرائب (تتبع المعاملات) في الاعتبار الأخلاقيات والمبادئ الشرعية المرتبطة بالعدالة، وعدم التسبب في الاستغلال (Nurdiono, 2025).

د. نظرية السياسة العامة الإسلامية النظرية

العامة الإسلامية تعتمد على مبادئ مقاصد الشريعة كأساس لصياغة وتقييم سياسات الدولة. أشار الغزالي (Abdullah, 2020) إلى أن الهدف الرئيسي للسياسة العامة في الإسلام هو الحفاظ على

المبادئ الخمسة الأساسية (الضروريات الخمس): الدين، النفس، العقل، النسب، والمال. في سياق الضرائب الرقمية، يصبح جانب حفظ المال (حفظ الممتلكات) نقطة محورية توجه السياسات لتجنب الظلم أو الأعباء المالية المفرطة على الفاعلين الاقتصاديين.

السياسة العامة الإسلامية هي أيضًا مجموعة من القرارات والإجراءات واللوائح التي تتخذها السلطات الحكومية بناءً على مبادئ الشريعة الإسلامية وقيم مقاصد الشريعة. الهدف الأساسي للسياسة العامة في الإسلام هو تحقيق المصلحة العامة ودرء المفسدة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ووفقًا لناسوتيون (2022)، تؤكد نظرية السياسة العامة الإسلامية على التوازن بين المصلحة العامة والمصلحة الفردية. عمليًا، يمكن للحكومة فرض الضرائب الرقمية كشكل من أشكال الضريبة المؤقتة للمصلحة العامة، طالما أن السياسة تُنفذ وفقًا لمبادئ العدل والإحسان. في الوقت نفسه، يُسلط يوسف وخان (2023) الضوء على أهمية الحوكمة الرشيدة القائمة على الشريعة الإسلامية في الإدارة المالية بحيث تعكس سياسات الضرائب الرقمية قيم الثقة والشفافية والمسؤولية الاجتماعية للدولة تجاه مواطنيها.

وفقًا لناسوتيون (2022)، تُعدّ السياسات العامة الإسلامية أداةً في نظام الحكم الإسلامي تجمع بين الجوانب المعيارية (قيم الشريعة) والجوانب العملية (المنافع الاجتماعية والاقتصادية) بهدف تحقيق التوازن بين مصالح الأفراد والمجتمع. ولا تُسمّى السياسات التي لا تتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية سياساتٍ إسلاميةً لأنها لا تُحقق العدالة الاجتماعية.

المبادئ الأساسية للسياسة العامة الإسلامية

في نظرية السياسة العامة الإسلامية، هناك عدة مبادئ رئيسية تُشكل مرجعًا لصياغة السياسات، وهي:

1. **مبدأ العدل**

يجب أن توفر السياسات عدالة توزيعية لجميع طبقات المجتمع دون تمييز. تعمل الحكومة كحاكم (وكيل للعدل) يحافظ على العدالة الاجتماعية والاقتصادية (AlQardhawi, 2007).

2. **مبدأ المصلحة**

يجب أن تهدف كل سياسة عامة إلى تحقيق الصالح العام، سواءً في الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية أو الروحية. وقد أكد الإمام الغزالي على أن مقاصد الشريعة الإسلامية تشمل حماية الدين والنفس والعقل والنسل والمال (الضروريات الخمس) (AlGhozali, 2011).

3. **مبدأ الأمانة والمسؤولية**

يُحاسب الحكام والمسؤولون العموميون على قراراتهم أمام الله وأمام المجتمع (Rahman, 2021).

4. مبدأ المشاركة والشورى

عند صياغة السياسات، يحق للعامة التعبير عن تطلعاتهم من خلال آلية الشورى، كما هو مؤكد في سورة الشورى [٤٢]: ٣٨ (Hasan, 2020).

أهداف وتوجهات السياسة العامة الإسلامية

الهدف الأساسي للسياسة العامة الإسلامية هو تحقيق الرفاه الشامل (الفلاح)، أي الرفاه المادي والمعنوي. وخلافًا لنظريات السياسة العامة العلمانية التي تُركز على الكفاءة الاقتصادية، فإن السياسة العامة الإسلامية تضع قيم العدل والبركة كمعايير للنجاح.

وفقًا لحافظ الدين (2018)، فإن صياغة السياسات الاقتصادية أو المالية في الإسلام لا تقتصر على زيادة إيرادات الدولة فحسب، بل تُعدّ أيضًا وسيلةً لتحقيق العدالة وتخفيف حدة الفقر. لذلك، تُعدّ مفاهيم مثل الزكاة والخراج والضرائب (في السياق المعاصر) جزءًا من السياسة العامة الإسلامية طالما طُبّقت في إطار المصلحة العامة (Hafidhuddin, 2018).

تكامل نظريات فقه المعاملة والسياسة المالية

ترتبط نظرية السياسة العامة الإسلامية ارتباطًا وثيقًا بفقه المعاملة (قواعد التفاعل الاجتماعي والاقتصادي) والسياسة المالية. وفي سياق الاقتصاد الرقمي، يُعدّ هذا التكامل بالغ الأهمية، إذ يجب على الدولة تنظيم المعاملات الرقمية والضرائب وحماية المستهلك وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

كما أوضح فوزي (2023)، تلعب السياسة المالية دورًا في وضع اللوائح المالية، بما في ذلك الضرائب الرقمية، بهدف تحقيق العدالة الاقتصادية. ما دامت هذه السياسات لا تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتستهدف مصلحة المجتمع، فهي صالحة من منظور فقه السياسة (Fauzi, 2023).

اتجاه تطوير نظرية السياسة العامة الإسلامية في إندونيسيا

في السياق الإندونيسي، يجب أن يكون تطوير نظرية السياسة العامة الإسلامية متناغمًا مع النظام القانوني الوطني. يمكن للإسلام أن يوفر إطارًا أخلاقيًا ومعنويًا لصياغة السياسات، مثل إدارة الزكاة، والوقف الإنتاجي، والضرائب الشرعية، واللوائح الاقتصادية الرقمية.

كما ذكر وهب (2022)، يجب أن يأخذ نموذج السياسة العامة الإسلامية السياقي في الاعتبار القيم المحلية، ولوائح الدولة، واحتياجات المجتمع الحديث، مما يؤدي إلى وضع سياسات لا تتوافق مع الشريعة فحسب، بل تتكيف أيضًا مع تحديات العولمة (Wahab, 2022).

هـ.. خلاصة مراجعة الأدبيات

بناءً على الدراسة النظرية المذكورة أعلاه، يمكن الاستنتاج أن هذا البحث يرتكز على ثلاثة أسس مفاهيمية رئيسية:

أولًا، يُقدم فقه المعاملات إرشادات معيارية بشأن صحة المعاملات ومبدأ العدالة في الأنشطة الاقتصادية الرقمية.

ثانيًا، تُقدم السياسة المالية الإسلامية إطارًا للسياسة المالية الإسلامية يُركز على المسؤولية الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة.

ثالثًا، تُشكل نظرية السياسة العامة الإسلامية أساسًا معياريًا لصياغة سياسات ضريبية رقمية تتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

تُشكل هذه الأطر الثلاثة الأساس التحليلي لهذا البحث، الذي يهدف إلى إيجاد نموذج تكاملي لتنظيم الضرائب الرقمية قائم على قيم الشريعة الإسلامية في إندونيسيا. وبالتالي، لا يُسهم هذا البحث في سد

الفجوة الأكاديمية في الجوانب المعيارية فحسب، بل يُسهم أيضًا في تعزيز سياسات النظام المالي الوطني وفقًا للمبادئ الاقتصادية الإسلامية.

منهجية البحث

يستخدم هذا البحث منهجًا وصفيًا نوعيًا يهدف إلى فهم ظاهرة السياسة الضريبية الرقمية ووصفها بعمق من منظور الفقه الإسلامي (فقه المعاملات) والمبادئ القانونية الإسلامية (السياسة المالية). تم اختيار هذا النهج لأن القضايا المدروسة ذات طبيعة معيارية وتفسيرية، وبالتالي لا يمكن قياسها كميًا ولكنها تتطلب تحليلًا يعتمد على معناها وقيمها وسياقها الاجتماعي (Creswell & Poth, 2023).

تألفت البيانات المستخدمة من بيانات أولية وثانوية. تم الحصول على البيانات الأولية من خلال مقابلات معمقة مع أكاديميين في الاقتصاد الإسلامي وممارسي الضرائب والجهات الفاعلة في الأعمال الرقمية الشرعية لاكتساب رؤى تجريبية وتفسيرية حول تطبيق الضريبة الرقمية في إندونيسيا. وفي الوقت نفسه، تم الحصول على البيانات الثانوية من مراجعات الأدبيات مثل المجلات العلمية والكتب المدرسية والتقارير الرسمية من هيئة الخدمات المالية (OJK) وبنك إندونيسيا (BI) والكيان الوطني للأعمال الشرعية (KNEKS)بالإضافة إلى الوثائق التنظيمية مثل قانون HPP لعام 2021 و PMK رقم 48/PMK.03/2020 (Miles, Huberman, & Saldana, 2020).

تضمنت تقنيات جمع البيانات مقابلات شبه منظمة وبحثًا في المكتبات لتعزيز صحة البيانات والحصول على أساس نظري ذي صلة (Bungin, 2021) .

استخدم تحليل البيانات نموذج Miles and Huberman التفاعلي، والذي يتضمن ثلاث مراحل: اختزال البيانات، وعرض البيانات، واستخلاص النتائج والتحقق منها. أُجريت عملية التحليل بشكل مستمر، بدءًا من جمع البيانات وحتى التفسير النهائي، لضمان صحة النتائج واتساقها (Saldana, 2022).

وعلاوة على ذلك، تم اختبار صحة البيانات من خلال تثليث المصادر والأساليب، وذلك بمقارنة نتائج المقابلات بالدراسات السابقة، وذلك لتعزيز موضوعية البحث ومصداقيته (Moleong, 2021).

من المتوقع أن يُسفر البحث، من خلال هذه المنهجية، عن فهمٍ مفاهيمي وعملي عميق لكيفية دمج اللوائح الضريبية الرقمية مع مبادئ العدالة الشرعية ومقاصد الشريعة ضمن إطار السياسة المالية الإسلامية.

النتائج والمناقشة

الوضع التجريبي للوائح الضريبية الرقمية في إندونيسيا

يشير تحليل اللوائح إلى أن تطبيق الضرائب الرقمية في إندونيسيا يخضع لقانون مواءمة اللوائح الضريبية لعام ٢٠٢١ (UU HPP) و PMK رقم 48/PMK.03/2020 تُرسي هذه السياسة آلية تحصيل ضريبة القيمة المضافة على معاملات السلع والخدمات الرقمية من مُقدمي الخدمات الأجانب، مثل الأسواق ومنصات التكنولوجيا. الهدف هو توسيع القاعدة الضريبية الوطنية في ظل تزايد النشاط الاقتصادي الرقمي (Direktorat Jenderal Pajak, 2023).

ومع ذلك، تشير مراجعات الأدبيات والمقابلات مع الممارسين إلى أن السياسة لا تزال محايدة من منظور قانوني إيجابي، لكنها لا تأخذ في الاعتبار جوانب العدالة الشرعية. فعلى سبيل المثال، لا يراعي تحديد معدل ضريبي موحد لجميع المعاملات الرقمية مبدأي المصلحة والتعاون، وهما من السمات المميزة للنظام الاقتصادي الإسلامي (Arif, 2023; Harahap, 2023).

كما تواجه اللوائح الضريبية الرقمية تحديات فيما يتعلق بالعقود وملكية الأصول الرقمية. ففي بعض المنصات الشرعية، تُجرى المعاملات من خلال عقود المرابحة أو الوكالة أو المضاربة، والتي، وفقًا للشريعة الإسلامية، لها عواقب مختلفة على موضوع المعاملة وقيمتها. ومع ذلك، لا يفرق النظام الضريبي الوطني بين نماذج العقود هذه، مما قد يؤدي إلى تناقضات محتملة مع مبادئ الشريعة الإسلامية (Hasan & Fadhilah, 2022).

تحليل من منظور فقه المعاملة

في فقه المعاملة، المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها هي العدل والشفافية وتحريم الظلم. إن تطبيق الضرائب الرقمية التي لا تراعي خصائص العقود الشرعية قد يؤدي إلى الغرر وعبء مالي غير متناسب على الشركات الصغيرة والمتوسطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. واستنادًا إلى آراء كريم (2022) وعزيز

ورحمن (2023)، تتطلب المعاملات الرقمية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية اجتهادًا شرعيًا جديدًا للحفاظ على الامتثال لمبادئ الكسب الحلال والعقود الصحيحة.

يُظهر التحليل أنه في سياق الضرائب الرقمية، يُلزم فقه المعاملة السياسة المالية بمراعاة هيكل عقد كل معاملة، لما لذلك من تأثير على حالة الملكية والالتزامات الضريبية. على سبيل المثال، في عقد المضاربة، لا تُفرض ضريبة على الأرباح غير المحققة إلا بعد توزيعها (Hasan, 2022).

يُؤَكِّد عمرانُ روشيادي (2013) على «المصلحة المرسلة» بوصفها دليلًا لاعتماد الحكم الشرعي في قضايا المعاملات المعاصرة، ولا سيّما عند وجود حاجاتٍ ضرورية (الضروريات) أو حاجية (الحاجيات)، مع مراعاة اعتباراتٍ عقلانيةٍ موضوعية. (Rosyadi, 2013)

لذلك، يُمكن الاستنتاج أن نظام الضرائب الرقمي الأمثل، وفقًا للفقه الإسلامي (فقه المعاملة)، هو النظام الذي يُميز في المعاملة المالية بناءً على نوع العقد، ويضمن خلو آلية تحصيل الضرائب من الغرر والربا.

تحليل من منظور السياسة المالية

بناءً على نظرية السياسة المالية، تُعدّ الضرائب أداةً مشروعةً للسياسة العامة، طالما أنها تهدف إلى حماية المصلحة العامة، ولا تُؤدي إلى الظلم (Chapra, 2021; Suryanto & Ahmad, 2021).

كشفت المقابلات ونتائج الدراسات أن سياسة الضرائب الرقمية في إندونيسيا لا تزال تُركز في الغالب على الإيرادات، بدلاً من العدالة، كما هو مُقتضى في السياسة المالية.

يُطالب مفهوم السياسة المالية الدولة بالعمل كجهة تنظيمية تضمن الرفاه العام من خلال نظام مالي عادل وشفاف وخاضع للمساءلة. في هذا السياق، يُمكن قبول الضرائب الرقمية كشكل من أشكال الضريبة المؤقتة، ولكن يجب ضمان عدم فرض عبئًا مفرطًا على الشركات الإسلامية الصغيرة (Harahap, 2023).

علاوة على ذلك، يجب تنظيم نظام إدارة الضرائب الرقمية بناءً على مبدأي الأمانة والمسؤولية، بما يتماشى مع قيم الشريعة الإسلامية، التي تُعتبر المالية العامة وسيلةً لخدمة المجتمع، وليست مجرد مصدرٍ لإيرادات الدولة.

تحليل قائم على مقاصد الشريعة

تُوفر نظرية مقاصد الشريعة أساسًا فلسفيًا لتقييم مدى توافق السياسات العامة، بما في ذلك الضرائب الرقمية، مع المقاصد الأساسية للشريعة. ووفقًا للغزالي (في عبد الله، 2020)، يجب أن تحمي السياسة الاقتصادية الإسلامية خمسة مبادئ رئيسية (الضروريات الخمس): الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال. في سياق الضرائب الرقمية، يُعدّ مبدأ حفظ المال (حماية الثروة) المبدأ الأكثر صلة. يمكن اعتبار الضرائب الرقمية المرتفعة جدًا أو غير المتناسبة مع قدرات الجهات الفاعلة في مجال الأعمال مخالفة لمبدأ حفظ المال لأنها تنطوي على إمكانية التسبب في خسائر اقتصادية غير عادلة (Nasution, 2022). وبغض النظر عن ذلك، يُعدّ مبدأ المصلحة الملزمة أساسًا مهمًا أيضًا. فإذا طُبّقت الضريبة الرقمية بهدف توسيع نطاق الرفاهية العامة ودعم تطوير البنية التحتية الاقتصادية الإسلامية، يُمكن تصنيف السياسة على أنها مصلحة مُعتبرة (منفعة مُعترف بها). ومع ذلك، إذا خلقت السياسة عدم مساواة وأعاقت النمو الاقتصادي الشرعي، فإنها تُعتبر مصلحة مُلغاة (Yusuf & Khan, 2023).

وهكذا، يُؤكد تحليل المقاصد أن العدالة المالية ليست مجرد مسألة تتعلق بالكفاءة الاقتصادية، بل هي أيضًا مسألة تتعلق بالأخلاق الاجتماعية والأخلاقية الإسلامية.

خلاصة النقاش

بناءً على هذه المنظورات الثلاثة، يُمكن الاستنتاج أن التحدي الرئيسي الذي يواجه تنظيم الضرائب الرقمية للشركات الإسلامية في إندونيسيا يكمن في عدم التوافق بين الإطار القانوني المالي الإيجابي والقيم الاقتصادية الإسلامية. يُشدد فقه المعاملات على توافق العقود وعدالة المعاملات، بينما تُشدد السياسة المالية على الأخلاقيات المالية والمسؤولية الاجتماعية للدولة، بينما تُطالب مقاصد الشريعة الإسلامية بتوجيه السياسة الضريبية نحو المصلحة العامة وحماية الأصول العامة. ومن المتوقع أن يُسفر تكامل هذه المنظورات الثلاثة عن نموذج سياسة ضريبية رقمية عادل وشفاف ومُوجه نحو المصلحة العامة، بما يتماشى مع الطابع الشامل والعادل اجتماعيًا للاقتصاد الإسلامي.

الخلاصة والتوصيات السياسية

تُظهر هذه الدراسة أن اللوائح الضريبية الرقمية في إندونيسيا، كما هو منصوص عليه في قانون HPP لعام 2021 و PMK رقم 48/PMK.03/2020، لا تزال محايدة من حيث القانون الإيجابي،

ولكنها لا تتوافق تمامًا مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي. بناءً على تحليل نوعي لنظريات الفقه الإسلامي المتعلقة بالمعاملات، والسياسة المالية، ومقاصد الشريعة، وُجد أن تطبيق الضريبة الرقمية على الشركات الخاضعة للشريعة الإسلامية يواجه ثلاث مشاكل رئيسية:

أولاً، غياب التمييز التعاقدي في نظام الضريبة الرقمية، حيث لا تزال تُعامل نماذج المعاملات الشرعية المختلفة، مثل المرابحة والإجارة والمضاربة، على قدم المساواة مع المعاملات التقليدية، مما قد يُؤدي إلى تناقضات مع مبادئ العدالة المعاملاتية والشفافية .

ثانياً، يطغى التوجه المالي على قيمة العدالة التوزيعية، مما يُفشل مبدأ السياسة المالية، الذي يتطلب إدارة مالية للدولة قائمة على المصلحة العامة والرعاية الاجتماعية.

ثالثًا، غياب معايير مقاصد الشريعة في تقييم سياسات الضرائب الرقمية، لا سيما في سياق حفظ المال والمصلحة المرسلة.

ومن ثم، تخلص هذه الدراسة إلى ضرورة مراجعة سياسة الضرائب الرقمية الحالية لدمج مبادئ العدالة الشرعية، والأخلاق المالية الإسلامية، والتوجه نحو المصلحة العامة، لتكون أكثر شمولاً لطبيعة الاقتصاد الرقمي المتوافق مع الشريعة الإسلامية في إندونيسيا.

توصيات السياسات

بناءً على نتائج البحث، يمكن أن تُشكل التوصيات التالية أساسًا للإصلاح المالي في سياق الاقتصاد الرقمي المتوافق مع الشريعة الإسلامية في إندونيسيا:

أ. مراجعة لوائح الضرائب الرقمية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

تحتاج الحكومة، من خلال المديرية العامة للضرائب واللجنة الوطنية للاقتصاد والتمويل الشرعي، إلى تصميم نظام ضريبي يأخذ في الاعتبار أنواع العقود في المعاملات الرقمية. على سبيل المثال، يمكن التمييز بين عقود البيع والشراء (المرابحة)، والإجارة، والمضاربة/المشاركة في الربح، كما هو منصوص عليه في فقه المعاملات قديمًا وحديثًا (Hasan, 2022; Aziz & Rahman, 2023).

ب. دمج مبادئ السياسة المالية في السياسة المالية الرقمية

هناك حاجة إلى نموذج جديد، يؤكد على أن الضرائب ليست مجرد مصدر لإيرادات الدولة، بل هي أيضًا أداة للمساواة والعدالة الاجتماعية. والدولة، بصفتها الجهة المنظمة، ملزمة بضمان ألا يُثقل عبء الضريبة الرقمية كاهل الشركات الصغيرة والمتوسطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والشركات الناشئة الحلال، بل أن تُقدم حوافز للشركات التي تُسهم في الصالح العام (Chapra, 2021; Suryanto & Ahmad, 2021).

ج. تطوير مؤشر العدالة المالية الشرعية

يُقترح إنشاء مؤشر للعدالة المالية الشرعية (IKFS) يقيس مدى توافق سياسات الضرائب الرقمية مع مبادئ مقاصد الشريعة. ويمكن تطوير هذا المؤشر من قِبل هيئة الخدمات المالية (OJK) ، والوكالة الوطنية للصحة والضمان الاجتماعي(KNEKS) ، والجامعات الإسلامية، وذلك لمراقبة العدالة المالية بناءً على معايير حفظ المال، والمصلحة، والتوازن (Nasution, 2022; Abdullah, 2022).

د. التعاون بين المؤسسات الشرعية والمالية

يتعين على وزارة المالية، وبنك إندونيسيا، ومؤسسات الفتوى (DSN-MUI) التعاون لوضع إرشادات ضريبية رقمية شرعية لا تلبي المتطلبات القانونية الرسمية فحسب، بل تلتزم أيضًا بالقيم الأخلاقية للشريعة. ويُعد هذا التعاون بالغ الأهمية لمزامنة النظام الضريبي الوطني مع مبادئ الشريعة المالية المتنامية بسرعة في المجال الرقمي (Harahap, 2023)

هـ. التثقيف والتوعية الضريبية الرقمية الشرعية

تحتاج الحكومة والمؤسسات التعليمية الإسلامية إلى توسيع نطاق التثقيف الضريبي الرقمي الشرعي بين أصحاب الأعمال والطلاب وعامة الناس، بحيث يُبنى الوعي الضريبي على أساس المسؤولية الاجتماعية (المسؤولية) والأمانة (الثقة)، بدلاً من مجرد الالتزام الإداري (Bungin, 2021).

من الناحية النظرية، يُقدم هذا البحث مساهمة نظرية في دمج الفقه الإسلامي (فقه المعاملة) والسياسة المالية (مبادئ القانون) ومقاصد الشريعة كأساس لسياسة ضريبية رقمية عادلة. عمليًا، يوصي هذا البحث بنموذج إصلاح ضريبي رقمي قائم على قيم الشريعة الإسلامية، لا يُعزز إيرادات الدولة فحسب، بل يُعزز

أيضًا الرفاه العام، ويُعزز مكانة الاقتصاد الرقمي الإسلامي في إندونيسيا كركيزة أساسية نحو رؤية إندونيسيا 2045.

قائمة المراجع

Abdullah, A. *"Maqasid Shariah and Islamic Public Policy: A Contemporary Framework"*. Journal of Islamic Governance, 5(2), (2020): 87–105.

Alam, A., Raihan, F. A., Al Bagir, M., Kurniawan, A. W., & Yusuf, J. B. (2025). Exploring user feedback on sharia FinTech apps: A netnographic study in Indonesia. *International Journal of Informatics and Communication Technology (IJ-ICT), 14*(2), 663–672. https://doi.org/10.11591/ijict.v14i2.pp663-672

Al-Ghazali. *Al-Mustasfa fi 'Ilm al-Usul*. Beirut: Muassastu Ar-Risalah Nasyirun, 2011.

Al-Qardhawi, Yusuf. *Fiqh al-Dawlah fi al-Islam*. Kairo: Dar al-Syuruq, 2007.

Anindyastri, R., Lestari, W. D., & Sholahuddin, M. (2022). The influence of financial technology (fintech) on the financial performance of Islamic banking (Study on Islamic banking listed on the Indonesia Stock Exchange period 2016–2020). *Benefit: Jurnal Manajemen dan Bisnis, 7*(1), 80–92.

Arif, M. *"Digital Taxation and Sharia Compliance in Indonesia"*. Journal of Islamic Economics Studies, 15(2), (2023): 112–130.

Aziz, A., & Rahman, S. *"Fiqh Muamalah Digital: Adaptasi Prinsip Syariah terhadap Inovasi Teknologi"*. Journal of Islamic Law and Society, 8(1), (2023): 33–49.

Bank Indonesia. *Islamic Digital Economy Outlook*. BI Institute, 2023.

Bungin, B. *Metodologi Penelitian Kualitatif: Aktualisasi Metodologis ke Arah Ragam Varian Kontemporer*. Jakarta: RajaGrafindo Persada, 2021.

Chapra, M. U. *Islamic Economics: Principles and Policy Integration*. IDB Institute, 2021.

Creswell, J. W., & Poth, C. N. *Qualitative Inquiry and Research Design: Choosing Among Five Approaches*. Sage Publications, 2023.

Direktorat Jenderal Pajak. *Laporan Tahunan Pajak Digital 2023*. Jakarta: Kementerian Keuangan RI, 2023.

Direktorat Jenderal Pajak. *"Pajak Atas Usaha Ekonomi Digital Terkini."* Siaran Pers, Jakarta, 14 Maret 2024.

Fauzi, A. *"Siyasah Maliyah dan Implementasinya dalam Kebijakan Fiskal Islam."* Jurnal Ekonomi Syariah dan Hukum Islam, 9(1), (2023): 45–58.

Hafidhuddin, D. *"Ekonomi Syariah dan Kebijakan Publik di Indonesia."* Jurnal Ekonomi dan Keuangan Islam, 4(2), (2018): 101–113.

Harahap, R. *"Pajak dan Keadilan dalam Perspektif Maqasid Syariah"*. Jurnal Ekonomi Islam dan Keuangan, 9(1), (2023): 55–72.

Hasan, N., & Fadilah, S. *Fiqh Muamalah Kontemporer dan Regulasi Fiskal Digital.* Jakarta: UIN Press, 2022.

Hassan. *"Public Administration and Islamic Values"*. Journal of Islamic Management Studies, 8(1), (2020): 1–12.

Ibtisan, et al. *"Eksistensi Zakat dan Pajak dalam Mewujudkan Kesejahteraan Masyarakat di Indonesia Perspektif Siyasah Maliyah."* Jurnal Ilmu Hukum, Humaniora dan Politik (JIHHP) 4, no. 5 (2024): 1693-1703.

Isman, Hidayat, S., Rosyadi, I., Narwanto, N., Muthoifin, & Utomo, S. B. (2024). Transformasi digital BMT Surya Madani: Integrasi e-banking dan financial technology menuju implementasi open loop LKMS 2025. *BEMAS Jurnal Bermasyarakat,* 5(1), 84–95. https://doi.org/10.37373/bemas.v5i1.1119

Karim, A. A. *"Kontekstualisasi Fiqh Muamalah dalam Transaksi Ekonomi Digital".* Jurnal Ilmu Syariah dan Ekonomi Islam, 10(2), (2022): 144–160.

Khaerul, Ahmad; Assafi'i, Ahmad Khoirul Anam; Munawaroh, Munawaroh; Syarifah, Naiela Nur; Zahwara, Najwa Arsy; Mufida, Uma; Waluyo, Waluyo. *"Fiqh Muamalah di Era Digital: Tantangan, Transformasi, dan Solusi dalam Konteks Ekonomi Islam Modern."* Musytari : Jurnal Manajemen, Akuntansi, dan Ekonomi 12, no. 2 (2024): 81–90.

Miles, M. B., Huberman, A. M., & Saldaña, J. *Qualitative Data Analysis: A Methods Sourcebook*. Sage Publications, 2020.

Moleong, L. J. *Metodologi Penelitian Kualitatif*. Bandung: Remaja Rosdakarya, 2021.

Nasution, Z. *"Kebijakan Publik dalam Perspektif Maqasid Syariah".* Jurnal Hukum dan Ekonomi Islam, 11(1), (2022): 77–94.

Nurdiyono, Firman. *"Transformasi Digital dalam Sistem Perpajakan: Inovasi Teknologi AI dan Integrasi Data Antar Sektor sebagai Instrumen Modernisasi Kebijakan Fiskal yang Optimal."* Ortax, 01 Oktober 2025.

OJK. Roadmap Ekonomi Syariah Digital Indonesia 2024–2029. Jakarta: OJK, 2024.

Rahman, 2021, *"Islamic Governance and Public Policy,".* International Journal of Islamic Economics and Finance Research, 3(2), (2021): 66–79.

Rosyadi, I. (2013). Pemikiran Asy-Syâṭibî tentang maslahah mursalah. *Profetika: Jurnal Studi Islam,* 14(1), 79–89. https://doi.org/10.23917/profetika.v14i1.2009

Saldaña, J. *The Coding Manual for Qualitative Researchers*. Sage Publications, 2022.

Sandi, Ridwan Krunia et al. *"Transaksi Uang Elektronik Era Digital Perspektif Fiqh Muamalah Kontemporer".* SOSEBI : Jurnal Penelitian Mahasiswa Ilmu Sosial, Ekonomi, dan Bisnis Islam. Vol. 5, No. 1 (Juni 2025).

Suryanto, D., & Ahmad, F. *"Islamic Public Policy and Fiscal Ethics in Digital Era".* Journal of Public Policy & Sharia, 7(3), (2021): 211–230.

Wahab, M. *"Integrasi Nilai Islam dalam Kebijakan Publik Modern."* Jurnal Ilmu Pemerintahan dan Kebijakan Islam, 10(2), (2022): 201–220.

World Bank. *Digital Financial Inclusion and Islamic Finance in Emerging Markets*, 2023.

Yusuf, M., & Khan, R. *"Sharia-Based Governance and Fiscal Policy in the Digital Age".* Islamic Economic Review, 14(3), (2023): 245–268.